تأثير الإنتخابات البرلمانية في العراق على الاقتصاد العراقي [1]

قراءات اقتصادية في كتابي الجديد المعركة من اجل صوت

أحمد فؤاد شكري

Chief Executive Officer at Majara Iraq

إن تأثير الإنتخابات البالغ على الاقتصاد العراقي لا يمكن إغفاله، بل تأثيره أصبح كل سنة يفوق كل التصورات ويزداد بالضغط السلبي على الاقتصاد العراقي الذي صار مجرد أداة لتمويل الأحزاب السياسية في العراق لحملاتهم الانتخابية وشراء الأصوات والدفع ببذخ للإعلام المسيس.

لو صرفت هذه المبالغ الطائلة جداً في إنعاش الاقتصاد العراقي لما شهدنا وجود أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، وفي هذا المقال تحليل تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية على الاقتصاد العراقي.

بالاستناد إلى المصادر المقدمة، لا يقتصر تأثير الانتخابات البرلمانية العراقية على الجانب السياسي أو الاجتماعي فحسب، بل يمتد بشكل مباشر ومكلف جداً ليلامس صلب الاقتصاد العراقي، خاصةً فيما يتعلق بالإنفاق الضخم والمال السياسي، وتأثير النتائج على الطبقة الوسطى وتكاليف المعيشة.

١. الإنفاق الهائل والمال السياسي كمحرك اقتصادي انتخابي:

تُعد الانتخابات في العراق مكلفة للغاية، حيث يقدر مجمل ما أنفقته الأحزاب والكيانات السياسية والمرشحون على حملاتهم الانتخابية في عام ٢٠٢١ بما يفوق **١٥.٥ مليار دولار أمريكي**. وهذا الرقم سيكون أكبر بكثير في الإنتخابات اللاحقة، وهذا الإنفاق الهائل يهدف إلى السيطرة على السلطة التي شرعها الدستور من خلال المال السياسي الذي يصرف بشكل عشوائي ويهدف لتمزيق اقتصاد البلاد من خلال حلب الوزارات العراقية الخاضعة للأحزاب للمزيد من الإستنزاف المالي والرشاوي والصفقات الفاسدة.

- **مصادر الأموال وتوظيفها**: يتم توظيف هذا "المال السياسي النجس" في شراء الأصوات وجذب النظر واستعراض القوة. ويُعد المال السياسي منظومة متكاملة تستمد مواردها بشكل كبير من السيطرة على

[1] نقلا عن لينكدان، September 28، 2025، رابط

أموال الدولة والوزارات والمؤسسات، واستغلالها لخدمة القاعدة الانتخابية، بالإضافة إلى اقتصاد الظل (مثل التهريب والفساد وصفقات الإعمار الوهمية) .

- **تكاليف الحملات** : وصلت المبالغ التي صرفت من قبل حزب واحد صغير في انتخابات ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤٠ مليون دولار أمريكي . كما أنفقت أحزاب أخرى مبالغ تصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي منفردة فقط على الإعلانات الدعائية في بغداد وحدها . ويتم صرف هذه الأموال الضخمة في تنافس محموم على الظهور، مما يجعل الانتخابات "لعبة مالية كبيرة يشوبها فساد كبير جداً .

شراء الأصوات والولاءات : يتم استخدام الأموال لشراء الأصوات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وشملت مظاهر استخدام المال توزيع مبالغ نقدية وهبات عينية (كالمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية) في الأحياء الفقيرة، بالإضافة إلى وعود بالتعيينات مقابل التصويت لمرشحين محددين، مما جعل آلاف الشباب يصوتون وفق احتياجاتهم المعيشية (استخدام البطالة) .

٢ . التأثير على تكلفة المعيشة والطبقات الاجتماعية :

الخاسر الأكبر من هذه العملية الانتخابية هو الطبقة الوسطى التي تعزف عن التصويت، والتي تجد نفسها تدفع الثمن غالياً نتيجة الفساد والمحاصصة، بالإضافة إلى المرشحين المستقلين الذين لايجدون إمكانية للمنافسة أمام هذه الماكنة المالية التي تستغل الدولة وتستنزف مواردها المالية بشكل كبير جداً .

- **تفاقم الأوضاع المعيشية** : السنوات الأربعة التي تلت انتخابات ٢٠٢١ كانت "قاسية" على الطبقة الوسطى . وقد ازدادت
  - **تكلفة المعيشة** بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ .
  - وأرتفعت : **الأسعار** بشكل جنوني و أصبح **السوق العراقي يختنق** من جراء هذا الفساد المالي الكبير .
- **تفاقم العقوبات الاقتصادية** : ازدادت العقوبات الأمريكية الاقتصادية غير المباشرة بشكل أكبر، مما ينذر بدمار اقتصادي قادم قد يؤدي إلى مأساة مشابهة لفترة الحصار الاقتصادي السابق قبل ٢٠٠٣، والنتيجة الحتمية التي يعيشها السوق العراقي والاقتصاد الخاص، والذي يشهد أنكماشاً كبيرا وتراجعًا في الناتج المحلي الأجمالي وأنخفاض المستوى العام للفرد العراقي مع ازدياد نسب التضخم .

- **توزيع الامتيازات**: في المقابل، فإن الأحزاب الفائزة تقوم بمنح امتيازات التعيينات والزمالات الدراسية والقروض المالية وفرص التوظيف إلى الفئات التي تظهر الولاء لها. وتحصل المناطق الريفية والعشائرية (التي تتمتع بتأثير انتخابي أعلى) على الخدمات والامتيازات (مثل الرعاية الاجتماعية والسلات الغذائية) بشكل غير منطقي جداً، على عكس الطبقة الوسطى في المدن التي تحصل على خدمات أقل.
- **نشأة طبقة برجوازية فاسدة**: أدت عملية استغلال المناصب البرلمانية والوزارية إلى تولد طبقة برجوازية من النواب البرلمانيين بالإضافة إلى سماسرة الأحزاب السياسية ورجال الأعمال للدوائر الاقتصادية، والذين انتقلوا من الفقر إلى امتلاك ملايين الدولارات الأمريكية بطريقة غير نزيهة.

٣. الاقتصاد في سياق سياسي غير مستقر:

تعكس النتائج الانتخابية نظاماً سياسياً مشلولاً يعيد إنتاج الأزمة بدلاً من معالجتها:

- **الأهداف الاقتصادية للمرشحين الفائزين**: ينجح النواب الذين يُقدرون سعر تكلفة الترشيح وخوض الانتخابات مقارنة بالامتيازات اللاحقة على النجاح على حساب نجاح البلد في تجاوز العثرات الاقتصادية وسوء الأنفاق والصفقات الفاسدة التي تنفقها الأحزاب السياسية في العراق لتمويل هذه الحملات الانتخابية. وقد قام بعض النواب ببيع عقاراتهم للإنفاق على الحملة، لكنهم عوضوا كل خسائرهم بسرعة بعد الفوز. وهذا يؤكد أن النجاح في الانتخابات يُدار بعملية حسابية دقيقة من قبل "تجار مختصين في العملية السياسية"، وهو يؤدي إلى تدوير نفس الوجوه والأحزاب في كل عملية انتخابية وهذا عكس الارادة الشعبية بالتغيير
- **توظيف أموال الدولة**: منذ عام ٢٠١٠، أصبحت مراكز السلطة الحكومية تستغل موارد الحكومة العراقية في توزيع المناصب والامتيازات بشكل مختلف عما كان يحدث سابقاً. كما أن الأحزاب التي تمتلك ألوية مسلحة تستفيد من الرواتب التي تنفقها الموازنة العامة للدولة على هذه الفصائل، مما يضمن لهم ولاء انتخابياً كبيراً يقدر بعشرات المليارات من الدولارات الإضافية، ويمنحهم أولوية على الأحزاب السياسية العراقية المدنية التي لاتمتلك وسائل للتمويل في مواجهة هذا الزخم الفاسد للأحزاب السياسية الحالية

باختصار، تشير المصادر إلى أن الانتخابات البرلمانية تضخ سيولة هائلة في السوق (مال سياسي معظمه فاسد)، مما يكرس الفساد وإعادة إنتاج الطبقة السياسية الفاسدة، في حين أن النتائج اللاحقة (كزيادة التضخم، ارتفاع الأسعار، تدهور الخدمات) تقع كعبء مباشر على الطبقات غير المشاركة، وعلى رأسها الطبقة الوسطى التي بدأ المواطن البسيط فيها يعاني من غلاء المعيشة والتضخم وارتفاع الأسعار وغياب حقوقه في الدولة العراقية وتراجع الخدمات المقدمة من الحكومة كالكهرباء والماء الذين يعدان معظلة أساسية تواجه المواطن العراقي منذ ٢٠٠٣ .